

اجراءات القياس والأفصاح المحاسبي الدولية عن
الملكية الفكرية ومدى امكانية
تطبيقها في البيئة العراقية

إطروحة تقدم بها
بكر ابراهيم محمود

إلى

مجلس كلية الإدارة والأقتصاد في الجامعة المستنصرية
كجزء من متطلبات الحصول على درجة دكتوراه
في فلسفة المحاسبة

بإشرافه

الأستاذ

حسن عبد الكريم سلوم

٢٠٠٧ م

بغداد

١٤٢٨ هـ

المستخلص

شهد العالم في نهاية القرن العشرين وأطلالة القرن الواحد والعشرين تغيرات جذرية مهمة تطرح العديد من التحديات والفرص . تأتي العولمة المالية والصناعية والتجارية وعولمة الخدمات لتطرح زيادة مهمة في التنافس الدولي على مختلف الأصعدة . وكذلك تتعاظم أهمية المعرفة في الأقتصاد حتى غدت سمة أقتصاد القرن الحادي والعشرين هي سمة الأقتصاد المبني على المعرفة. ومن أهم الأفرزات ألتى طرحها الأقتصاد الجديد هو أن رأس المال الفكري أو المعرفي أصبح أكثر أهمية من رأس المال المادي . أي أن الأزدهار الأقتصادي والمستقبلي لم يعد حصراً على الجوانب المادية فحسب بل يعد رأس المال الفكري العامل الحاسم في أنتاج السلع والخدمات ذات القيمة العاليه ويمثل جوهر تحسين الأداء وجوهر المنافسه . لذلك فإن زيادة الأهتمام بالأستثمار في اللاملموسات في منظمات الأعمال قد أصبحت القضية الأهم بالنسبه للمنظمات المعاصره والحكومات لبناء الأقتصاد المعتمد على المعرفة لمواجهة التحديات والتعقيدات البيئية .

إن أحد المكونات الرئيسيه والمهمه لرأس المال الفكري هي الملكية الفكرية هذا المصطلح الذي أخذ في الأنتشار اليوم بشكل كبير . بيد أن فهمه لايزال محدوداً . فهو مفهوم قانوني غامض حتى اليوم في ذهن العديد من الناس الذين يرونه بعيداً عن الحياة اليوميه وإنتشغالاتها . في حين أن موضوع الملكية الفكرية من المواضيع الحديثه المهمه في الوقت نفسه وتكمن أهميته بما يتعلق به من حقوق تهم جميع طبقات وأفراد المجتمع . وهناك من يعد الملكية الفكرية بمثابة أسلحه تنافسيه فاعله ذات مغزى كبيروأنها ينبوع الثروة الذي لاينضب وكذلك لها دور كبير في خلق القيمة المضافه في ظل الأقتصاد الجديد .

إن تزايد الأعتراف بالملكية الفكرية بوصفها موجوداً جوهرياً غير ملموس أدى ذلك إلى تغير أساسي في حسابات الموجودات الملموسه للشركات لصالح الموجودات غير الملموسه ألتى إزدادت قيمتها بشكل هائل. إن هذا التغير في هيكل الموجودات لصالح الموجودات غير الملموسه أصبح يشكل تحدياً أمام المحاسبين كون أن النظام المحاسبي التقليدي معد أساساً لمعالجة الموجودات الملموسه مما أصبح عاجزاً عن مواجهة تلك التحديات . مما أستوجب الأمر على المحاسبين مواجهة تلك التحديات والبحث عن أفضل السبل نحو تطوير وأستحداث معايير وأجراءات جديده تهتم بموجودات الملكية الفكرية من حيث قياسها والأفصاح عنها في القوائم الماليه بما يتلاءم مع أحتياجات المستخدمين المتطوره والمتجدده بإستمرار .

وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسه لتسليط الأضواء على هذا المفهوم وإزالة الغموض عنه من خلال ألتقديم النظري لمعظم المعالم الخاصه بهذا الموضوع وكذلك البحث في حلول لمشكلة الدراسه التي تتضمن كيف يتم القياس والأفصاح عن موجودات الملكية الفكرية في القوائم الماليه . وأيضاً ألتطرق إلى مشاكل القياس والأفصاح عنها . ومحاولة دراسه واقع الشركات العراقيه من حيث الأجراءات التنظيمية والأدارية والمحاسبية المستخدمه اتجاه موجودات الملكية الفكرية وكذلك دراسه الأطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم شؤون الملكية الفكرية في العراق . فضلاً عن أستطلاع آراء عينه من أكاديمي ومهني المحاسبه في العراق بخصوص أهمية موجودات الملكية الفكرية وضرورة القياس والأفصاح عنها . وأخيراً محاولة صياغة نموذج للمحاسبه عن الملكية الفكرية يتجاوز الأنتقادات الموجهه للمعالجه المحاسبية الحاليه .

ولتحقيق الأهداف السابقة فقد تضمنت الدراسة خمسة فصول . خصص الأول للمنهجية والدراسات السابقة . أما الفصل الثاني فإنه ركز على إزالة الغموض عن هذا المصطلح من خلال التقديم النظري بالمعالم الخاصة بهذا الموضوع . وقد وقع هذا الفصل بثلاثة مباحث . تم في الأول منها أستعراض رأس المال الفكري ومكوناته بأعتبار أن الملكية الفكرية احدى مكوناته الرئيسية ومن ثم يبين ماهية الملكية الفكرية وتعريفاتها ومكوناتها وأهميتها وموقف الفقه القانوني والأسلامي منها . وفي الثاني تم تناول الحماية القانونية للملكية الفكرية وعلاقتها ببعض التحديات المعاصرة . أما في المبحث الثالث فقد بين مدى أنطباق معايير الموجودات وقواعد الأعتراف بها على بنود الملكية الفكرية .

أما الفصل الثالث فقد حاول تسليط الضوء على مداخل وطرق القياس والأفصاح المطوره لقياس قيمة موجودات الملكية الفكرية والرؤية المحاسبية أتجاه تلك المداخل والطرق . وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث خصص الأول إلى تناول مفاهيم القياس والأفصاح المحاسبى بشكل عام . أما الثاني فقد تناول بالتحديد نماذج القياس والأفصاح عن موجودات الملكية الفكرية أما في المبحث الثالث فقد تناول الرؤية المحاسبية لموجودات الملكية الفكرية .

في الجانب العملي خصص له الفصل الرابع عبر أربعة مباحث أنصرف المبحث الاول نحو دراسة الأطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم شؤون الملكية الفكرية في العراق . أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة واقع الشركات العراقية (عينة الدراسة) من حيث الجوانب التنظيمية والمحاسبية والأدارية أتجاه موجودات الملكية الفكرية . في حين تناول المبحث الثالث عرض وتحليل آراء عينه من أكاديمي و مهني المحاسبه في العراق بخصوص دور وأهمية موجودات الملكية الفكرية والحاجه إلى القياس والأفصاح عنها .أما ألمبحث الأخير فقد تضمن صياغة نموذج مقترح للمحاسبة عن موجودات الملكية الفكرية.

في الفصل الخامس والأخير عرض الباحث أهم الأستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة من خلال مبحثه الأول . أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تم فيه عرض أهم التوصيات التي أرتأى الباحث أن يوصي بها أستناداً إلى الأستنتاجات التي تم التوصل إليها .